مصادر لـ«الأمناء»: تعيين محافظ جديد ووكيل أول لحضرموت بقرارات رئاسية مرتقبة

الأمناء/خاص:

كشفت مصادر خاصة لصحيفة «الأمناء» عن صدور قرارات رئاسية مرتقبة تقضي بتعيين محافظ جديد لمحافظة حضرموت، إلى جانب تعيين وكيل أول للمحافظة ضمن تغييرات تشمل عدداً من المناصب في السلطة المحلية.

وأفادت المصادر أن الترتيبات تجري على قدم وساق لإعلان القرارات خلال الأيام القليلة القادمة، في إطار جهود تجديد الدماء في الهيئات المحلية وتعزيز الأداء الإداري في المحافظة التي تعد واحدة من أهم المحافظات الاستراتيجية في اليمن.

الحوثيون يخططون للاستيلاء على طائرة جديدة من «اليمنية» عبر عملية مدبرة..

مراقبون : تصريحات العليمي تثير الشكوك وتمهد لتنازل جديد للحوثيين

الأمناء/خاص:

علمت صحيفة «الأمناء» من مصادر موثوقة أن جماعة الحوثي تخطط لتنفيذ خطوة تصعيدية جديدة تتمثل في الاستيلاء على طائرة إضافية من أسطول شركة الخطوط الجوية اليمنية، من خلال عملية مدبرة قد تتم تحت غطاء إنساني أو عبر ضغط سياسي باستخدام الركاب كغطاء.

وتشير المصادر إلى أن الجماعة تسعى لفرض خط جوي إضافي ينطلق من مطار صنعاء الدولي، مستغلة ما تسميه «الحق الإنساني في السفر»، في الوقت الذي تهدد فيه باستخدام الطيران كأداة ضغط سياسي لتكريس سيطرتها على القطاع.

وتزامنت هذه التحركات مع تصريحات مثيرة لرئيس مجلس القيادة الرئاسي، الدكتور رشاد العليمي، خلال زيارته الأخيرة إلى موسكو، ألمح فيها إلى ان تهديدات الحوثي أدت الى منحهم الطائرة الرابعة ، وهو ما اعتبره مراقبون تمهيدًا غير مباشر لتقديم تنازل جديد قد يشمل منح الحوثيين طائرة إضافية أو فتح وجهات جديدة على حساب مطارات المحافظات المحررة.

وفي السياق ذاته، اعتبرت أوساط سياسية التهديدات المتكررة الصادرة عن قيادات حوثية بقصف مطار عدن، رسالة ابتزاز واضحة تهدف لفرض معادلة جديدة تتيح لهم التحكم الأكبر بملف الطيران المدني، وابتزاز الحكومة للحصول على مكاسب غير مشروعة.

قيادي جنوبي : الأوضاع المعيشية القاسية تشكل تحديا خطيرا للشرعية والمجلس الانتقالي

الأمناء/خاص:

قال القيادي في المجلس الانتقالي الجنوبي، منصور صالح، إن محافظات الجنوب وباقي المناطق الخاضعة لسيطرة الشرعية تعيش وضعا معيشيا صعبا للغاية خاصة العاصمة عدن، التي تمر اليوم بأسوأ مرحلة مرت بها في تاريخها بسبب انهيار الخدمات الشامل سيما الكهرباء وما يرتبط بها من خدمات ضرورية.

وأضاف في حديثه لـ«سبوتنيك»، بجانب الأوضاع المعيشية القاسية نجد أيضا هناك انهيار في سعر صرف العملة المحلية وهو ما تسبب بارتفاع حاد في أسعار السلع بالتزامن مع انقطاع المرتبات أو تأخر صرفها على ضآلتها، يضاف إلى ذلك توقف العملية التعليمية في مراحل التعليم المختلفة أساسي وثانوي وجامعي.

وأوضح صالح، أن هذا الانهيار شبه الكلي، دون شك يشكل تحديا خطيرا للمجلس الانتقالي الجنوبي الذي يقف في مواجهة الشارع الذي فوضه، كما يشكل تحديا لمنظومة الشرعية ككل والمجلس، وانطلاقا من مسؤوليته الوطنية والاخلاقية يشعر بقلق كبير إزاء هذا التردي المريع.

منتسبو الداخلية يرفضون ربط صرف المرتبات بفتح حسابات بنكية ويصفونه بالإجراء التعسفي

الأمناء / خاص:

أصدر منتسبو وزارة الداخلية، من ضباط وصف ضباط وجنود، بيانًا رسميًا أعربوا فيه عن رفضهم القاطع لتوجيهات الوزارة الأخيرة التي تشترط فتح حسابات بنكية وتفعيل تطبيقات إلكترونية محددة كشرط لصرف المرتبات الشهرية.

وعدّ البيان هذه التوجيهات سابقة خطيرة تمس الحقوق الدستورية والضمانات القانونية والكرامة الإنسانية، مؤكدين أن الراتب حق قانوني لا يجوز ربطه بأي إجراء إداري غير منصوص عليه في التشريعات النافذة.

وأشار منتسبو الوزارة إلى أن القرار يفتقر للسند القانوني، إذ لا يوجد نص يمنح وزير الداخلية أو أي جهة تنفيذية صلاحية فرض وسائل صرف معينة مقابل الحصول على المرتب. واعتبر البيان أن حرمان الموظف من راتبه لهذا السبب يمثل إجراءً تعسفيًا ومخالفة إدارية تستوجب المساءلة القانونية.

وتطرق البيان إلى ما وصفه بانتهاك الخصوصية والتهديد المباشر للأمن الوطني من خلال إلزام العاملين في قطاعات أمنية حساسة بمشاركة بياناتهم الشخصية والمالية عبر جهات وتطبيقات غير خاضعة للرقابة الوطنية، مما قد يعرض الأفراد والمؤسسات لمخاطر الاختراق والتسريبات.

كما عبّر منتسبو الداخلية عن قلقهم من شبهة فساد محتملة، تتعلق بفرض وسائل صرف معينة قد تفتح المجال لفرض عمولات أو التربح غير المشروع، ووصفوا ذلك بأنه نوع من «السمسرة الرسمية» المنافية لقيم النزاهة الإدارية.

وانتقد البيان صدور هذه التوجيهات في ظل أوضاع اقتصادية متدهورة وانقطاع المرتبات لشهري أبريل ومايو، معتبرين أن القرار يُمثل «عقوبة جماعية» تفتقر لأدنى معايير الرحمة والعدالة، خاصة في ظل غياب أي حلول للأزمات المعيشية المتفاقمة.

وحمل منتسبو الداخلية الجهات التي أصدرت هذه التوجيهات المسؤولية الكاملة عن الأضرار الناتجة، داعين إلى تدخل عاجل من الأجهزة الرقابية والنيابة العامة والبرلمان ومنظمات حقوق الإنسان لإيقاف هذه الممارسات وفتح تحقيق في خلفيات القرار والجهات المستفيدة منه.

وطالب البيان بإلغاء التوجيهات فورًا، مع التأكيد على أن استخدام الحسابات البنكية والتطبيقات يجب أن يكون اختياريًا، وليس إلزاميًا، وأن صرف المرتبات يجب أن يتم عبر وسائل رسمية شفافة تحترم كرامة المنتسبين.

نداء عاجل للعسكريين المنقطعين منذ عام ١٩٩٤ في وزارتي الدفاع والداخلية

الأمناء/خاص:

وجّهت جهات مختصة نداءً رسمياً للعسكريين المنقطعين عن العمل منذ عام 1994 في وزارتي الدفاع والداخلية، دعتهم فيه إلى الإسراع بتقديم ملفاتهم الشخصية بشكل عاجل، لاستكمال الإجراءات اللازمة لتسوية أوضاعهم الوظيفية.

وأكدت الجهات أن هذه الخطوة تأتي ضمن إطار خطة شاملة تهدف إلى مراجعة ملفات المنقطعين، وإعادة تقييم أوضاعهم بما يتيح اتخاذ القرارات المناسبة وفقاً للأنظمة المعمول بها. كما شددت على ضرورة الالتزام التام بالمواعيد المحددة لتسليم الوثائق المطلوبة، لضمان تسريع وتيرة المعالجة وعدم التعرض لأي تأخير قد يؤثر على مسار الإجراءات.

الكشف عن تفاصيل اللحظات الأخيرة لقصف وتدمير آخر طائرة في مطار صنعاء

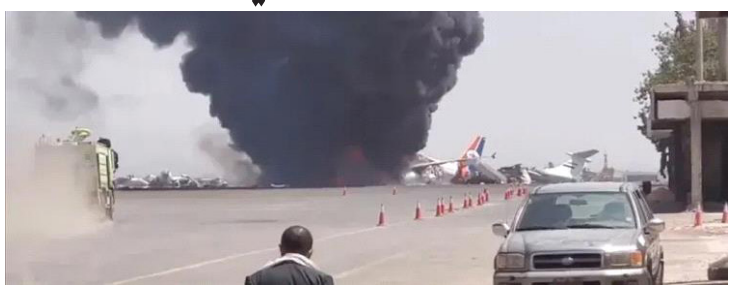

الأمناء / متابعات :

قال مدير مطار صنعاء الدولي المعيّن في سلطات مليشيات الحوثي الانقلابية، خالد الشايف، إن تعرض الطائرة المدنية الوحيدة العاملة في المطار تعرضت للتدمير الكامل نتيجة غارات جوية إسرائيلية، استهدفت المطار بشكل مباشر، وأدت إلى تعطيل حركة الملاحة الجوية وتعثر سفر مئات الحجاج اليمنيين.

وقال الشايف، في مؤتمر صحفي، إن إسرائيل دمرت منذ يوليو الماضي ثماني طائرات مدنية يمنية، بينها الطائرة التي تم قصفها يوم الأربعاء الماضي في مطار صنعاء، واصفًا هذا الاستهداف بـ«المتعمد والممنهج» بهدف «عزل اليمن عن العالم».

وأوضح أن الغارة الأولى استهدفت محيط مدرج الإقلاع والهبوط، ثم تبعتها ثلاث غارات استهدفت ساحة الطيران ومؤخرة الطائرة التابعة للخطوط الجوية اليمنية، قبل أن يتم استهدافها بشكل مباشر بعدة غارات أدت إلى تدميرها بالكامل، رغم أنها كانت قد وصلت من العاصمة الأردنية عمّان وعلى متنها 150 راكبًا، وكان من المقرر أن تقوم برحلتين لنقل 300 حاج يمني إلى الأراضي المقدسة.

وأشار إلى أن إدارة المطار نفذت ما وصفها بخطة طوارئ فور وقوع الغارة الأولى، قال إنها تمكنت من إخلاء المطار وإنقاذ نحو 50 موظفًا من طواقم الخدمات الأرضية، بالإضافة إلى إخراج أكثر من 300 مسافر من الحجاج والواصلين.

وقال الشايف إن تدمير الطائرة المدنية الوحيدة سيضاعف من معاناة اليمنيين، خصوصًا المرضى الذين يعانون من أمراض مزمنة ويعتمدون كليًا على هذه الرحلات لتلقي العلاج في الخارج، مشيرًا إلى أن الطائرة المستهدفة كانت تمثل «شريان الأمل» للمرضى والمسافرين.

وذكر أن الطائرة التي تم تدميرها تعد الطائرة الثامنة التي تُقصف ضمن سلسلة استهدافات إسرائيلية سابقة، شملت خمس طائرات تابعة للخطوط الجوية اليمنية، وطائرة رئاسية، وطائرة شحن (يوشن) تتبع الحكومة، وأخرى تابعة لشركة السعيدة.

وفيما يتعلق بموسم الحج، أوضح الشايف أن 1200 حاج يمني تمكنوا من السفر عبر مطار صنعاء، إلا أن نحو 800 حاج آخرين تعثر سفرهم بسبب القصف الأخير.

حكومة بن بريك.. تتسول الدعم للهروب من مواجهة الأزمات لا حلها

الامناء/العين الثالثة / متابعة خاصة:

رغم مرور أسبوعين على أدائه اليمين الدستورية، لا يزال رئيس الحكومة اليمنية الجديد سالم بن بريك في العاصمة السعودية الرياض، مبررًا غيابه عن العاصمة المؤقتة عدن بـ«المتابعة الحثيثة» لتأمين دعم اقتصادي عاجل، وفق ما نقلته وكالة «سبأ» عن مصدر حكومي.

لكن هذا التبرير الذي بدا أقرب إلى خطاب علاقات عامة، لم يُخف المضمون الحقيقي للتصريحات: لا دعم مالي حتى اللحظة، وعودته إلى عدن مرهونة بإحراز نتائج ملموسة، لا سيما في ملفات الرواتب والكهرباء واستقرار العملة.

المثير أن الخطاب الرسمي لم يكتف بتعليق الآمال على الدعم الخارجي، بل ذهب حد التحذير من «مجاعة كارثية» وانهيار اقتصادي وشيك، في محاولة واضحة للضغط على التحالف والمانحين، وكأن الحكومة تسعى للهروب إلى الأمام عبر استجداء الدعم بدل مواجهة الواقع بإصلاحات حقيقية.

غياب الدعم لا يعكس فقط أزمة مالية، بل يكشف ما هو أعمق: أزمة ثقة، فالمجتمع الدولي وشركاء التحالف -بحسب متابعين- لا يرون جدوى من ضخ المزيد من الأموال في حكومة تفتقر إلى الشفافية والكفاءة، وتُتهم منذ سنوات بإهدار المال العام وسوء إدارة الموارد.

التقارير الصادرة عن البنك المركزي في عدن تؤكد هذه المخاوف، حيث يظهر تقرير العام 2023 أن بند «الإعانات والمنافع الاجتماعية» -المعروف شعبيًا بكشوفات الإعاشة لمئات المسؤولين المقيمين في الخارج- بلغ 1200 مليار ريال، متجاوزًا حتى بندي الرواتب والخدمات الأساسية مجتمعة (1130 مليار ريال فقط).

الحكومة تبرر عجزها بتوقف صادرات النفط منذ عامين ونصف جراء هجمات الحوثيين، لكن الواقع -وفق أرقام البنك المركزي- يشير إلى أن الإيرادات المتاحة كافية لتغطية الرواتب والخدمات، ما يجعل «توقف النفط» مجرد غطاء للتهرب من معالجة أصل الأزمة: سوء الإدارة، الهدر، وغياب رؤية مالية واضحة.

الهروب من عدن إلى الرياض

الربط الصريح بين عودة بن بريك إلى عدن ونجاحه في الحصول على دعم خارجي، يطرح سؤالًا جوهريًا: هل أصبحت العاصمة المؤقتة مجرد محطة لتلقي الدعم وتوزيعه دون خطط للإصلاح أو تطوير؟ وهل باتت الإقامة في الرياض استراتيجية بحد ذاتها لتجنب مواجهة الغضب الشعبي والانهيار الإداري؟